المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق
ودورها في تأطير حماية المستهلك

أ.د.ستار جبار خليل البياتي
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المقدمة :

تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في معظم البلدان، وأصبح لها الأولوية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي لشركات القطاع الخاص، لتتحول الى شريك أساسي في التنمية المستدامة (الاقتصادية والبشرية)، حيث يدعم هذا التوجه بعض المنظمات الدولية ذات العلاقة مثل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP .

في العراق انحصرت الدراسات والمناقشات عن أهمية القطاع الخاص في الجانب الاقتصادي ، وحتى في مرحلة مابعد التغيير عام 2003 ، ظل الجدل متمحوراً حول دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وكيفية تفعيله ، ترجمة لأول ستراتيجية للتنمية الوطنية صدرت عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في تشرين الأول من عام 2004 ، التي أكدت في حينها على أن القطاع الخاص سيلعب دوراً أساسياً في اعمار العراق والعملية التنموية المستدامة، الأمر الذي يقتضي من الحكومة لأن تعمل على تقوية مركزه التنافسي، باعتباره المحرك الأول لتنويع الاقتصاد العراقي. وعلى اعتبار أن دوره هذا كان مغيباً لعدة عقود مضت جراء السياسات الاقتصادية الخاطئة وتغليب أهمية القطاع العام على القطاع الخاص .

ونعتقد ان غياب الدور الاجتماعي للقطاع الخاص انما يعزى لهذا السبب ، أي هيمنة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي وتحجيم دور القطاع الخاص ، علاوة على ان القطاع الخاص نفسه كان قد ضيق دوره وحصره في النشاط الاقتصادي دون الاجتماعي ، انطلاقاً من أن عوائد الأول الأكثر ضماناً وأرباحه تكون مباشرة ، بمعنى سرعة تحققها بعد الانتاج مباشرة، على خلاف الجانب الاجتماعي الذي تنعكس فوائده ومنافعه الاجتماعية في الأمد الطويل .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يهتم بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق، والتي لم تهتم بها الدراسات التي تناولت موضوع القطاع الخاص ، كما تأتي أهميته من كونه يناقش الموضوع من ناحية علاقته بحماية المستهلك .

مشكلة البحث:

اهتمام القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي وتخليه عن مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع، مع عدم اهتمام الباحثين في تناول هذا الجانب ،الأمر الذي يؤكد عدم وجود المصادر او الدراسات الخاصة بالموضوع على المستوى العراقي ، وهناك مشكلة أخرى تكمن في كيفية قياس التكاليف والعوائد الاجتماعية ، اذا ماتمت دراسة الموضوع من هذه الناحية .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية مؤداها ، السؤالين الآتيين :

هل يمكن لشركات القطاع الخاص في العراق أن تأخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية منهجاً وتطبيقاً ؟ وهل للمسؤولية الاجتماعية دور في حماية المستهلك ؟

هدف البحث

يهدف البحث الى :

1. **التعريف بالمسؤولية الاجتماعية التي ينبغي للقطاع الخاص تحملها الى جانب ممارسته للنشاط الاقتصادي ، من حيث المفهوم والمجالات والآثار الايجابية .**
2. **تأكيد دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في حماية المستهلك .**

وعلى هذا سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور الآتية :

أولاً / توصيف المسؤولية الاجتماعية : المفهوم ، المجالات ، الآثار

ثانياً / مدى اهتمام القطاع الخاص العراقي بالجانب الاجتماعي

ثالثاً / المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق : الموجبات والتحديات

رابعاً/ تأثير المسؤولية الاجتماعية في تأطير حماية المستهلك في العراق

خامساً/ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : توصيف المسؤولية الاجتماعية : المفهوم ، المجالات ، الآثار:

من المؤكد ان تناول أي موضوع في بدايته ، لاسيما . اذا قلنا مجازاً . لم يكن واضح التوصيف ، أو لم يكن معروفاً بأهميته من خلال اهتمام الباحثين به وتسليط الضوء بموضوعية على مضامينه، يكون بحاجة الى تحديد مفهومه وما يتناوله من مضامين ومجالات اهتمامه أو اختصاصه والآثار التي يتركها بشكل عام في الاقتصاد والمجتمع .

1) تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية

الجانب المهم في دور القطاع الخاص . لا سيما في العراق . لا يكمن في دوره الانتاجي ومشاركته القطاع العام في تحقيق الايرادات ، وانما له دور مهم فيما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، على اعتبار انه جزء من نسيج المجتمع الذي يؤثر ويتأثر بما يدور حوله من متغيرات اقتصادية واجتماعية، وقد تنامى هذا الدور بشكل واضح في العديد من الدول ومنها الدول العربية ، بحيث ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية صار يلعب دوراً مهماً واساسياً في الخطط الاستراتيجية للشركات ومحاولاتها الجادة في تعزيز دورها الانساني في مجال خدمة المجتمع، وهذا الدور الاجتماعي تطلب التوسع في نشاطاتها المختلفة لتتجاوز بذلك الاهتمام بالجوانب الانتاجية من أجل تحقيق الارباح الى التركيز على دورها الفاعل في بناء المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية والتنمية البشرية المستدامة .

ان المسؤولية الاجتماعية كمفهوم لا يحظى بتعريف محدد لكونه يعد متغيراً حيوياً أو ديناميكياً ، يتغير باستمرار لكي يتوائم وطبيعة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ومن هنا نؤكد عدم وجود تعريف ثابت يحدد هذا المفهوم ، ومع ذلك يمكن القول ، ان المسؤولية الاجتماعية يقصد بها : النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها ادارة الشركة تجاه العاملين فيها ، والمتعاملين معها من ناحية ، وأفراد المجتمع من ناحية ثانية ، وذلك في اطار قيم وأخلاق وقوانين هذا المجتمع ،كما يتم الاشارة اليها أحياناً بالمواطنة المسؤولة للشركة والتي تكتسبها الشركة أو رجل الأعمال من خلال الأعمال التي يؤديها لرفع رفاهية المجتمع[1] .

وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ، المسؤولية الاجتماعية على انها : الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً ، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم ، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل [2] .

ويتضح من ذلك ، ان المسؤولية الاجتماعية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص تشمل في فائدتها ثلاث فئات هي : فئة العاملين في الشركة ذاتها ، وفئة الأفراد المتعاملين مع

---

[1] د. فؤاد محمد عيسى ، المسؤولية الا جتماعية للقطاع الخاص في مصر : دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات ، www.eiodqa.eiod.org .

[2] . رقية عيران ، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية ، www.aman.palestine.org .

الشركة من غير العاملين بها ، اما الفئة الثالثة فتشمل جميع شرائح المجتمع . وأن مجال نشاطها الاقتصادي لابد أن يصب في النهاية لخدمة الجانب الاجتماعي ، ومن هنا تظهر متلازمة المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية التي يتحمل أعباءها القطاع الخاص على اعتبار انها تمثل وظيفته الأساسية ، من غير اقتصارها على جانب دون الآخر .

وتنبغي الاشارة الى ان العمل الخيري لايدخل ضمن المسؤولية الاجتماعية لكونها أشمل وأعمق بكثير من ذلك ، اذ انها تسعى لتحقيق رفاهية المجتمع من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها تهتم بالعمل والمجتمع والبيئة .

2) المسؤولية الاجتماعية : المجالات والاهتمام

أكدت المواصفة الدولية (آيزو 26000) على المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الحكومية والخاصة وما يترتب على نشاطاتها المختلفة من آثار على المجتمع والبيئة والتي ينبغي لها ان تكون متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، آخذة بنظر الاعتبار السلوك الأخلاقي وحقوق الانسان المدنية والسياسية وأخلاقيات العمل والشفافية والامتثال للقانون، وتغطي بشكل كبير حقوق العمال والصحة والسلامة المهنية وتطوير الموارد البشرية، وتهدف هذه المواصفة الى تحقيق الثقة والأداء الأمثل للشركات وتطوير المجتمعات باختلاف عاداتها وتقاليدها .

لقد تعزز الدور الاجتماعي للقطاع الخاص في العديد من الدول العربية كأمثلة واقعية، ففي مصر مثلاً هناك مسعى لبعض شركات القطاع الخاص لربط التعليم بالحياة من خلال موائمة مخرجات التعليم مع حاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل والحفاظ على البيئة وحقوق العاملين، وفي الوقت ذاته تقوم هذه الشركات بالالتزام بواجبها التقليدي تجاه الاقتصاد والدولة من خلال التزامها بدفع الرسوم الجمركية وتسديد القروض.

وفي سلطنة عمان تقوم الشركات الخاصة مع الشركات الحكومية بدور اجتماعي ملحوظ من خلال تقديم المساعدة لأصحاب الدخول المحدودة ومساعدة الباحثين عن العمل ، كما تنامى الشعور لدى الشركات ورجال الأعمال بأنهم مدينون للمجتمع . الذي هم جزء منه . بالنجاحات والارباح التي حققوها، مما يستدعي تقديم جزء من ارباحهم هذه لصالح خدمة المجتمع الذي احتضنهم وآمن بقدراتهم وكان سبباً في نجاحهم واستمرارهم . كما أطلق المؤتمر الأول للمسؤولية الاجتماعية في الأردن مؤخراً مشروع بناء المنتدى الأردني لمسؤولية الشركات الاجتماعية وذلك بهدف نشر ثقافة مواطنية الشركات والممارسات الأفضل للمسؤولية الاجتماعية، وتوفير بيئة

وأدوات عمل محفزة للمبادرات الاجتماعية للشركات مثل: الشراكات، والتحالفات، والمشاريع المشتركة مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام .

ان هذا الدور الذي ينبغي على القطاع الخاص القيام به ليس منفرداً وانما مشاركة مع القطاع العام انطلاقاً من الشراكة الفاعلة بينهما من اجل تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب العملية لكليهما، مع قيام القطاع الخاص بتبني برامج وخطط مدروسة لاشاعة مفهوم التنمية المستدامة وتعزيزها في المجتمع من اجل تنمية القدرات الاقتصادية القائمة على المنافسة وتنمية القدرات البشرية في المجتمع ليس في مجال خلق فرص العمل للعاطلين والحد من نسب البطالة المنتشرة بين الذكور والاناث فحسب، وانما في مجال تأهيل العاملين وتنمية مهاراتهم واتاحة فرص التعليم امامهم والتكيف مع المتغيرات الجديدة في سوق العمل ، وهذا الأمر يتطلب نشر مفهوم ومضامين المسؤولية الاجتماعية للارتقاء بالمستوى الحضاري والاجتماعي في العراق، وبالتالي لابد من تحديد الاولويات والاهداف العامة وآليات المشاركة والتنفيذ العملي عبر اجراءات واقعية وموضوعية حسب اهميتها، عن طريق العمل الجماعي المشترك بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهذه الأخيرة لها دور متميز في حماية البيئة وحماية حقوق الانسان من خلال حماية حقوق العاملين في الشركات اذ يكمل هذا الدور وينمي مؤسسات حكم القانون .

وعلى ذلك ، وبما أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتجاوز حدود المنشأة أو الشركة نحو المجتمع كمدى اوسع لمجال عملها انتاجياً وأجتماعياً من الناحية الأخلاقية، من أجل تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة بناءاً على التعريف ـ المذكور آنفاً ـ الذي أورده مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ، من أن المسؤولية الاجتماعية : هي الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً ، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم ، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل .

3) الآثار الناجمة عن قيام القطاع الخاص بمسؤوليته الاجتماعية

من المؤكد ان قيام القطاع الخاص بتحمل مسؤوليته تجاه المجتمع كحاضنة اقتصادية واجتماعية لمجل نشاطاته المختلفة ، لابد وأن يترك فعله الايجابي على حركة المجتمع ورفاهيته، فكيف اذا ماتجاوز القطاع الخاص مسؤوليته الاقتصادية الى تحمل مسؤوليته الاجتماعية ؟

نعتقد ان من بين أهم الآثار الايجابية ، ان هذا الدور الذي سيقوم به القطاع الخاص يمكن

له أن يعزز الشراكة والثقة بينه وبين القطاع العام لكونهما شركاء[1] حقيقيون في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، كما انه يمد جسور الثقة بين القطاع الخاص والمستهلك ، من خلال خلق اطمئنان لدى المستهلكين من ان القطاع الخاص لايستهدف تحقيق الأرباح فقط ، وانما يسعى نحو تعزيز دوره الانساني من خلال ما يقدمه من نشاطات اجتماعية باعتباره جزءاً من نسيج المجتمع .

ان مايقوم به القطاع الخاص من دور متميز في مجالات التعليم والصحة والحفاظ على البيئة النظيفة ، انما هي اعمال جليلة ، لا يمكن نكران تأثيرها الاقتصادي أيضاً على المجتمع ، فالاهتمام من قبل القطاع الخاص بدعم التعليم من خلال الاستثمار في رأس المال البشري طويل الأجل ، وتحسين نوعية الحياة عبر بيئة نظيفة ومنتجات صديقة للبيئة ، انما يؤدي الى العيش في بيئة خالية من التلوث ، وبالتالي يساهم هذا في اطالة متوسط عمر الانسان وزيادة فاعلية دوره في الحياة، والحال نفسه ينطبق على الاهتمام بالجانب الصحي وتقديم الخدمات الصحية بأجور وأسعار رمزية يمكن أن تخدم أكبر شريحة ممكنة من الناس .

ان ما يقوم به القطاع الخاص في مجال دعم المشاريع الصغيرة والتشجيع على قيامها ، من خلال القروض التي يمنحها أو الدورات التدريبية التي ينظمها ، انما هو دليل قاطع على مايحدثه هذا الفعل الاجتماعي على حياة الناس في المجتمع والاقتصاد، حيث انه يؤدي الى حصول المستهلكين على فرص العمل اللائقة التي تضمن لهم الحياة الكريمة وان الدخل الذي يمكن ان يحصل عليه أصحاب المشاريع والعاملون معهم له دور مؤثر في تحريك عجلة الاقتصاد وتنشيط الصناعات والمنتجات الوطنية المختلفة بما يحقق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني .

ناهيك عن أهمية تهيئة البيئة الداخلية للشركة وتفعيل دورها في زيادة معدلات الانتاج ومواكبة متطلبات السوق من حيث النوع والكم وبما لايتنافى وعادات وتقاليد المجتمع والقوانين النافذة ، فالشركة يقع على عاتقها مسؤولية الاهتمام بالعاملين فيها من حيث العمل اللائق والاجور العادلة

---

1. يمكن أن تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص البديل المناسب في هذه المرحلة عن هيمنة الدولة عبر قطاعها العام وتغييب القطاع الخاص عن أداء دوره الاقتصادي ، طالما ان هذا البديل في دلالته المفاهيمية يعني : علاقة مشاركة بالمخاطرة والأرباح وتمثل تعاوناً هادفاً بين كيانات عامة وخاصة من أجل الوصول الى الفوائد المتبادلة بعد تجاوز المصالح المتداخلة والمتضاربة أحياناً بين الأطراف المعنية .

لمزيد من التفاصيل حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ينظر :

مهدي البغدادي، خلاصة مركزة في الشراكة ومبادرة التمويل من خلال مدخلي الإدارة الحديثة والقيمة المضافة، المنتدى الاقتصادي لوزارة الصناعة والمعادن ، 2009، ص (2) .

التي تحميهم من الفقر والعوز ، وتوافر مستلزمات السلامة المهنية والصحية والتأمين الصحي للعاملين ن وبالتالي فان هذا الجانب الاجتماعي بالتأكيد سيساهم في تحفيز العاملين وزيادة شعورهم بالانتماء الى الشركة التي يعملون بها .

ثانياً / مدى اهتمام القطاع الخاص العراقي بالجانب الاجتماعي:

ان ملائمة نشاطات القطاع الخاص للقوانين النافذة لايعني بأي حال من الأحوال أن تكون مسؤوليته الاجتماعية ملزمة له بموجب القانون ، اذ ان النشاط الاجتماعي للقطاع الخاص ليس من الضروري أن يكون مقترناً بالقانون ، وانما تقوم به شركات هذا القطاع انطلاقاً من التداخل في الحقوق والواجبات بينها وبين المجتمع .

ذلك ان هذه الشركات هي جزء اساسي من نسيج المجتمع الذي تعمل فيه ومن أجله ، لكونها تساهم مع الدولة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراده من خلال العاملين فيها والمتعاملين معها من المستهلكين ، ومن خلال محافظتها على البيئة الملائمة للحياة وللنشاط الاقتصادي والاجتماعي ، هذا علاوة على ماتحققه من خدمات أخرى لخدمة المجتمع في ماتقدمه من خدمات تعليمية وصحية وغيرها .

واذا ما أردنا الاقتراب أكثر من دور القطاع الخاص في الجانب الاجتماعي ، يمكننا التساؤل، هل أدى هذا القطاع أي دور ملموس أو مؤثر في المجالات الأتية :

- ارسال الطلبة في بعثات علمية ، أو تبني الطلبة الموهوبين والمتفوقين .
- بناء المدارس والمراكز الصحية لاسيما في الأرياف والمناطق النائية، أو توفير مستلزماتها.
- عدم رمي المخلفات الصناعية في الأنهار ومجاري الصرف الصحي .
- دعم البحوث والدراسات العلمية ، لاسيما التطبيقية منها .
- المساهمة في البرامج التي تقدمها الجامعات لخدمة المجتمع .
- دعم المستشفيات بالتجهيزات الطبية الحديثة .
- المساهمة في التشجير واقامة المناطق الخضراء للحفاظ على البيئة .
- الاهتمام بحقوق العاملين وضمان مستقبلهم وأولادهم صحياً وتربوياً .
- دعم المشاريع الصغيرة عن طريق القروض والتدريب للمساهمة في معالجة مشكلة البطالة.
- مدى مراعاة حقوق العاملين وضمان مستقبلهم ، أو توفير السلامة الصحية لهم .
- المساهمة في تعبيد الطرق وتنظيم الأرصفة والطرقات .

. المساهمة في تنمية القدرات البشرية للعاملين من خلال الدورات التدريبية الداخلية والخارجية .

في حقيقة الواقع لو افترضنا مناقشة الموضوع من النواحي التي ذكرناها أو جزءاً منها ، سوف نجد . حسب رأينا المتواضع . قصوراً واضحاً من قبل شركات القطاع الخاص في العراق للاهتمام بتقديم الدعم أوالمساهمة مع القطاع العام للنهوض بالواقع الصحي والتربوي والعلمي والبيئي[1] .

وعلى العموم ، يمكن القول بوضوح لايوجد اهتمام بالجانب الاجتماعي ، ومشاركة القطاع الخاص في هذا المجال من خلال رأس المال الكبير الذي أستثمر في بعض المشاريع الاقتصادية كالمستشفيات أو المدارس أو الكليات الخاصة ، انما هدفه الأساس تحقيق المزيد من الأرباح، بدليل الاجور أو الاقساط الدراسية المبالغ بها وعدم وجود أي مشاريع أخرى ملحقة بها لخدمة المجتمع .

ثالثاً / المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في العراق : الموجبات والتحديات :

من الغريب في هذا المجال ان الموجبات التي تدعو القطاع الخاص لأن يهتم بالجانب الاجتماعي ، يمكن القول انها هي من بين اهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص للقيام بهذا الدور .

على المستوى المحلي لايزال العراق يواجه العديد من التحديات التي تمس بشكل مباشر أمنه الاقتصادي والاجتماعي ، ومن بين أهم هذه التحديات : الفقر والبطالة ، تدني معدلات الادخار والاستثمار ، تدهور مستوى التعليم وتدني مستوى الخدمات الصحية ، عدم موائمة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل ومتطلبات المنافسة والتنمية ، تفشي الفساد المالي والاداري ،هذا علاوة على مشكلات الأمن الغذائي والمائي وغيرها .

1) الموجبات

[1] . لقد كان الباحث شاهداً على أحد الأمثلة الواقعية ، حيث ساهم أحد رجال الأعمال بترميم واعادة تأهيل بناية صغيرة في كلية من كليات احدى الجامعات الحكومية ، ثم طالب الكلية المعنية تزويده بكتاب رسمي يؤيد فيه مقدار المبلغ الذي أنفقه في عملية الترميم واعادة التأهيل المذكورة ، بعد أن حدد هو مقدار المبلغ، مع انه لم ينفق الا اقل من ربع المبلغ الذي حدده ، وقد امتنعت الكلية عن الاستجابة له بعد أن استعانت بأحد مهندسي التخطيط العمراني في المحافظة لتقدير كلفة الترميم واعادة التأهيل، ثم تبين لاحقاً وجود قرار أو تعليمات تؤكد تقديم اعفاءات ضريبية لمن يساهم بدعم المؤسسات التربوية والتعليمية في حينها (عقد التسعينات) ، بمبلغ يتوافق والمبلغ الذي حدده كحد أدنى للحصول على الاعفاء الضريبي لمدة سنة أو أكثر .

لقد اصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءاً مهماً من استراتيجية شركات الأعمال والمشاريع الخاصة، نظراً لدورها التفاعلي المهم مع المجتمع بشكل عام والبيئة المحيطة بها بشكل خاص، واذا كانت البيئة التي يعمل بها المشروع الخاص يمكن عدها جزءاً من المجتمع ، فكلاهما يمثلان الحاضنة الاجتماعية والاقتصادية له .

وبناءاً على ماتقدم . وعلى الرغم من الظروف التي مر بها القطاع الخاص في العراق وكانت كلفتها عالية جداً بالنسبة له . فانه يمكن ان ينهض بمسؤوليته الاجتماعية ويؤدي دوره الاجتماعي على أكمل وجه، لاسيما وان هناك قبولاً اجتماعياً لهذا الدور ، اذا ما أخذنا بنظر الأعتبار وجود هذا الدور فعلاً ، متمثلاً بواقع التعليم أو الصحة على سبيل المثال .

ولذلك يمكن القول ، ان من بين أهم الموجبات التي تستدعي قيام القطاع الخاص بدوره الاجتماعي في العراق ما يأتي :

<u>البطالة</u> :

اذ ان الاقتصاد والمجتمع لايزالان في معاناة . غير خافية على أحد . من مشكلة البطالة، لاسيما السافرة منها والمقنعة ، وستظل المشكلة قائمة حتى بعد أن قدرها الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ب (18%) ، وعلى الرغم من أن هذه النسبة ليست قليلة في الحسابات الاقتصادية ، فانها من ناحية ثانية تعد من وجهة نظر موضوعية غير واقعية على الاطلاق ، طالما ان سوق العمل لايزال يستقبل المزيد من الداخلين الجدد فيه ، لاسيما من خريجي الجامعات بتخصصاتهم العلمية المتنوعة ، وطالما صارت الشركات الخاصة تستقطب المزيد من العمالة الاجنبية دون مبرر اقتصادي أو قانوني .

<u>الفقر</u> :

الفقر : حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات[1].

[1] . محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر(3)، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 1996، ص (1).

من المعروف ان المجتمع العراقي يعاني من مشكلة الفقر ، بدليل نسبته التي وصلت الى (23%)[1] ، وهي تعادل (7) ملايين من السكان تقريباً ، ومن المؤكد ان هذه النسبة تعني هدر للطاقات البشرية وتهديد للمجتمع والاقتصاد بالانهيار ما لم يجر التصدي لها عبر حلول واقعية، منها تدخل القطاع الخاص من خلال مسؤوليته الاجتماعية .

ضعف البنية التحتية :

لاشك في ان من موجبات تحمل القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية في العراق ضعف البنية التحتية أو انهيارها على أثر ما تعرض له العراق من ظروف استثناية صعبة ، من المؤسف القول انها لعقود كانت هي الطبيعية وغيرها استثنائياً ، مثل الحروب والحصار الاقتصادي وأخيراً الغزو الأمريكي للعراق ، وما تعرض على أثره من نهب وتدمير للبنى التحتية (الجامعات ، المدارس ، المستشفيات والمراكز الصحية ، الاتصالات ، الطرق الداخلية والخارجية ، وغيرها) .

تدني المستوى التعليمي :

لقد شهدت نسبة التعليم العام انخفاضاً حتى عام 2003 ، ولم تزد على (1%) في الغالب، ثم ارتفعت لتصل الى (2.6%) عام 2006 ، وهذا الانخفاض في حقيقته كان بسبب ظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها العراق ، التي ترافقت مع انخفاض القدرة الشرائية، مما أضطر العديد من العوائل الى تشغيل ابنائهم بوقت مبكر وترك الدراسة ، الأمر الذي يشير الى تفاقم ظاهرة تشغيل الأطفال في المجتمع .

مقابل ذلك، لم يكن القطاع الخاص التربوي قادراً على خلق منافسة تدفع بالقطاع الحكومي التعليمي نحو رفع الاداء فيه ، فلم يكن عدد المدارس الأهلية بالحجم المؤثر في الساحة التعليمية ، اذ بلغ عدد المدارس الأهلية (155) مدرسة في عام 2005 . 2006، توزعت بين (136) رياض أطفال و (19) الابتدائي والثانوي . لم ترتفع في عام 2006 . 2007 ، الا الى (182) مدرسة توزعت بين (142) لرياض الأطفال و (33) للابتدائي و (7) للثانوي[2].

ضعف الخدمات الصحية

---

[1] . د. مهدي العلاق ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، محاضرة ألقيت في المؤتمر العلمي السادس الذي نظمه مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية للمدة 22 . 23 /5/ 2010 في فندق المنصور ميليا .

[2] . وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، ص (137) .

يـرتبط توسـع الخـدمات الصـحية التـي يقـدمها القطـاع الخـاص بمسـتوى دخـول ومعيشـة المـواطنين ، كمـا يعتمـد علـى السياسـات التشـجيعية والتخطـيط السـليم للحاجـات الصـحية للنـاس وللخدمات الصحية فقي اطار علاقة متوازنة وثابتة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهذه المهمة تقع على عاتق الدولة ضمن الاطار العام للسياسة الاجتماعية والتي لم تتبلور بعد الى خطط واجراءات تلبي احتياجات الناس وتمكينهم .

ان التدهور الامني الذي شهده العراق على أثر الاحتلال وغياب القانون وتفكيك مؤسسات الدولة ، ترك أثره السلبي بشكل مريع على حياة الناس ، وحرمهم من التمتع بالحق في الحياة ، الذي اكدت عليه المادة (15) من الدستور : لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها الا وفقاً للقانون. . . . . ، كما ان هذا التدهور كان قد عرض النظام الصحي الى الانهيار، هذا علاوة على ما تعرض له العراق على اثر حرب الخليج الثانية، حيث كان العراق يتمتع بشبكة من حوالي (1800) مركزاً صحياً قبل حرب الخليج الاولى، وانخفض هذا الرقم بحلول سنة 2001، الى (929) مركزاً، وكان ثلث هذه المراكز بحاجة الى اعادة تأهيل . . . وفي المدة 1990 . 2003، كان في العراق (53) طبيب لكل (100000) من السكان، وهذا يعادل ثلث المستوى الموجود في دول الجوار، الاردن وسوريا ولبنان لنفس الفترة[1] .

والجدول في ادناه يمكن أن يوضح مستوى التدهور الذي أصاب قطاعي التعليم والصحة من خلال انخفاض نسب الانفاق على هذين القطاعين خلال المدة 1970 . 2005 .

جدول يوضح نسبة الانفاق على التعليم والصحة من الانفاق الحكومي الاجتماعي في العراق للمدة 1970. 2005 (اسعار سنة 1980)

المدة	الانفاق على التعليم (%)	نصيب الفرد (دينار عراقي)	الانفاق على الصحة (%)	نصيب الفرد (دينارعراقي)

[1] . وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004 : الجزء الثاني ، التقرير التحليلي ، بغداد، 2005، ص (82) .

1975 . 70	54.2	5.2	13.1	1.3
80 .76	47.2	3.9	11.2	0.9
85 . 81	37.9	2.5	13.4	0.9
90 . 86	28.7	1.7	12.4	0.7
95 . 91	11.6	0.6	4.2	0.2
2001 .97	4.8	0.8	5.0	0.9
2005.002	4.9	4.9	4.9	5.0

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، ص (130) .

تدهور البيئة

ان البيئة في العراق ملوثة وغير نظيفة أبداً جراء الحروب الحصار الاقتصادي، وان الماء والهواء تحديداً لطالما تم تلوثها نتيجة الاهمال والقاء مياه الصرف الصحي في الأنهار ومنها نهر دجلة تحديداً، وكذلك بسبب ما ألقي على العراق من قنابل ومتفجرات وتعرضه للاشعاعات التي أدت الى اصابة الناس . لاسيما الأطفال . بالعديد من الأمراض والتشوهات، وهذا الامر بحد ذاته يتنافى مع الفقرة (أولاً) من المادة (33) من الدستور التي نصت على : لكل فرد حق العيش في بيئة نظيفة سليمة .

وعلى هذا تصبح المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال ضرورية وتكميلية في توفير احتياجات المجتمع المحلي من استثمار في تشغيل وتأمين صحي وتعليم وتدريب وتثقيف وخلق بيئة نظيفة وغيرها من متطلبات البعد الاجتماعي .

ان المسؤولية الاجتماعية هي جزء من مبدأ المواطنة ، طالما ان على الشركات واجبات والتزامات تجاه المجتمع مثلما لها حقوق، فهي توفر مناخاً ملائماً للعمل ، وعلى الدولة ان توفر لها القوانين التي تحقق العدالة والمساواة بين أطراف النشاط الاقتصادي في المجتمع .

وبناءاً على ذلك، نعتقد ان القطاع الخاص العراقي أمامه العديد من المجالات والخيارات لممارسة دوره الاجتماعي، فالتعليم الخاص بجميع مستوياته يمكن ان لا يكون هدفه الاستثمار في رأس المال المادي بقدر اهتمامه بالاستثمار في رأس المال البشري وتكوين القدرات الانسانية وتنميتها لاحداث التنمية البشرية المستدامة، والمساهمة في البرامج الاجتماعية المختلفة، مثل مشاريع دعم الأسرة، ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة من خلال حاضنات الاعمال التي يتبناها

القطاع الخاص ، وتقدم خدماتها للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة، والمساهمة بالعمل الجماعي الهادف الى ايجاد بيئة نظيفة، ومحاولة تنفيذ مضامين المواصفة الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية .

2) التحديات

ربما يكون من السابق لأوانه التركيز على هذا الدور انطلاقاً من حداثة مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للعراق ، وان كان في حقيقته موجوداً ولكن دون الاشارة اليه في الدراسات الاقتصادية ، ثم أن هذا الدور لايعد الزامياً على الأقل من الناحية القانونية بالنسبة للقطاع الخاص ، ولكنه قد يكون الزامياً من وجهة نظر بعض الشركات من الناحيتين الأخلاقية والوطنية على اعتبار انتماء الشركات الى البيئة التي تعمل بها والتي ترتب عليها حقوقاً اجتماعية أو أخلاقية.

ومع ذلك ، نعتقد ان من أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص للقيام بدوره الاجتماعي، عدم تمتعه بقوة الالزام الوطنية والقانونية، طالما ان الكثير من تطبيقاته العملية لا تزال متروكة للجانب التطوعي، كذلك النقص في برامج التوعية، وضعف التنسيق بين هذا القطاع ومنظمات المجتمع المدني ذات التجربة الحديثة في العراق بالشكل الذي ظهرت عليه بعد عام 2003، وضعف الاهتمام بهذا الدور من قبل القطاع الخاص نفسه وان كان يؤديه بشكل محدود اليوم دون توصيفه ضمن المسؤولية الاجتماعية ، اذ ان جل اهتمامه ينصب على الجانب الاقتصادي ومحاولة تحقيق أقصى الأرباح، وقلة ادراك أهمية هذا الدور في تغيير المجتمع وتماسكه بحيث أدى الى غياب تحديد الأستراتيجيات والأولويات الاجتماعية، واذ كانت الشركات والمشاريع الخاصة قد لاتلتزم في كثير من الأحيان بتنفيذ القوانين مثل (قانون العمل ، وقانون الضرائب) فكيف يمكن الزامها على القيام بتنفيذ البرامج الاجتماعية بشكل تطوعي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لا يزال القطاع العام يمارس دوره القيادي أو المهيمن . كالسابق . في مجمل الشأن الاقتصادي وغيره .

وعلى ذلك فالمطلوب اليوم اعادة النظر في الكثير من المسلمات او البديهيات، ومنها أهمية مدى تهيئة بيئة اجتماعية قادرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة، واعادة توصيف العلاقة بين القطاعين العام والخاص ودور منظمات المجتمع المدني والانطلاق من علاقة الشراكة الفاعلة لبناء الاقتصاد والمجتمع معاً، عن طريق اشاعة مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعلاقة القطاع الخاص بها وتحمل أعبائها حتى وان كانت باهضة التكاليف .

رابعا/ تأثير المسؤولية الاجتماعية في تأطير حماية المستهلك في العراق

يمكن تقسيم الفعاليات الاقتصادية الى أربع : الانتاج ، التبادل ، التوزيع ، الاستهلاك ، وفي مجمل هذه الفعاليات هناك تبادل للمنافع بين الأطراف المشاركة فيها ، ومن هنا فانه من الأكيد يكون هدف الانتاج النهائي هو المستهلك ، اذ ما فائدة الانتاج دون اجراء عملية التبادل (مثلاً جهد العامل مقابل الدخل الذي يحصل عليه لتلبية حاجاته الأساسية) داخلياً وخارجياً ، والحال ذاته ينطبق على الانتاج وعملية التوزيع وصولاً الى الاستهلاك باعتباره الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي من أجل الانتفاع من السلع والخدمات لاشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين، الأمر الذي يؤكد أن مستوى الانتاج وطبيعته في اقتصاد السوق لايكون الا استجابة لطلب المستهلكين .

وتتميز أخلاقيات العمل (أو المهنة) بأهمية بالغة في موضوعنا هذا ، اذ يعتقد الكثير من المستهلكين ان الأخلاق والعمل لايمتلكان القدرة على الاجتماع معاً ، ولكن حدث تحول مهم خلال العقدين الماضيين غير هذا الاعتقاد أو الرأي ، هذا التحول يكمن في ايمان الكثير من الشركات[1] في القطاع الخاص بأهمية هذا المبدأ والالتزام به ، فقد أعلن المدير التنفيذي لشركة (يوتيلفر) وهي الشركة المتصلبة في العادة والمنتجة للصابون وللآلاف من السلع الاستهلاكية الأخرى أن : الطريقة الوحيدة للقيام بالأعمال في المستقبل ، هي أن نكون مسؤولين اجتماعياً وبيئياً ، لقد قصد الرجل القول ، ان عدم تمتع الشركة بالمعايير الأخلاقية هو أمر يلحق ضرراً بالتجارة. . . ولذلك يسود حالياً المفهوم القائل : ان البضائع والخدمات التي تبيعها الشركات يجب أن تنتج بطريقة لاتكون مربحة فقط ، بل ينبغي أن تكون أيضاً على درجة من المسؤولية اجتماعياً وبيئياً . . . لقد ارتفع عدد المستهلكين الذين تزايد وعيهم للقدرة التي تسمح لهم بتغيير الأمور ، وذلك

---

1. **قادت شركات مثل (بادي شوب ، ستاريكس ، ليندا ماكارتني) للأطعمة النباتية ، الخطى بهذا الاتجاه ، وحذت (ستيلا) ابنة (ليندا) حذو امها من خلال اصدار أمر يقضي بعدم استخدام شركتها التي تعمل في حقل الأزياء باهضة الثمن ، الفرو والجلد المدبوغ في الملابس التي تنتجها ، ثم بدأت شركات أخرى في الانضمام الى هذا الاتجاه ، واشترت لوريال وهي عملاقة مستحضرات التجميل الفرنسية، شركة بادي شوب في العام 2006 ، اما شركة هاينز فقد اشترت علامة ليندا ماكارتني في العام نفسه .**

لمزيد من التفاصيل ، ينظر : لورنزا كليفورد وآخرون ، أخلاقيات العمل التجاري: انشاء شركات مستدامة بميزانيات معقولة ، الدار العربية للعلوم ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، بيروت ، 2009 ، ص (7) .

بسبب حركة التجارة المنصفة والتي تضع علاماتها الخاصة على المنتجات التي تم انتاجها وتسويقها بطريقة منصفة بيئياً واجتماعياً[1] .

ومعنى ماتقدم ، ان هناك وعياً حقيقياً من قبل المستثمرين والموظفين والمستهلكين ، أدى الى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية واعتبارها منهجاً اخلاقياً ، أي أن عمل الشركات هنا يعتمد المعايير الأخلاقية ، وعلى الرغم من الالتزام بهذا المنهج الا أنه لايزال ضعيفاً ، وربما يواجه عدم الاهتمام واللامبالاة ، بل قد يواجه العديد من التحديات من قبل الكثير من الشركات في الدول المتقدمة والنامية ، ومع ذلك يمكن القول، تكفي البداية حتى وان كانت متواضعة .

وعلى ذلك يمكن التأكيد ببساطة على ان المسؤولية الاجتماعية تقوم على تبادل المنافع بين المنتج و / أو التاجر والمستهلك وتتحول الى حقوق للمستهلك على القطاع الخاص . واذا أخذنا بنظر الاعتبار ان هناك قانوناً لحماية المستهلك في العراق ، يمكن القول أن هناك بداية جيدة لهذا الأمر ، فالمنتج على سبيل المثال يكون من مصلحته الاهتمام بانتاجه حسب المواصفات ومعايير الجودة ، وأن يثبت ذلك على منتجاته لكي يكون المستهلك على بينة من المواصفات وتاريخ الصلاحية ومكونات المنتوج وغير ذلك من المعلومات .

أن التزام المنتج في العراق أو التاجر أو كليهما معاً باخلاقيات المهنة التي لاتتقاطع وتحقيق الأرباح التي يهدف اليها المنتج والتاجر يمكن أن تأطر حماية المستهلك على وفق المعايير الأخلاقية بعيداً غن الغش والخداع ، والا فان وعي المستهلكين لابد أن يتزايد يوماً من خلال متابعته أو بمساعدة منظمات المجتمع المدني ذات الاختصاص بحماية المستهلك ، باتجاه المطالبة بحقوق المستهلكين مثل (حق الأمان ، حق التثقيف ، الحق في بيئة نظيفة ، . . . الخ) وبالتالي ربما يأخذ هذا الأمر أطاره القانوني بعد تفعيل قانون حماية المستهلك ، مقابل ذلك فان ماتعرض له المستهلك من غش صناعي وتجاري جراء اغراق السوق العراقية بالمنتجات والسلع الرديئة وكذلك تلوث البيئة ، يحتم على المؤسسات الحكومية ايلاء الموضوع الأهمية التي يستحقها ، ويلزم المنتجين والتجار التعامل مع المستهلكين بمهنية وبموجب المعايير الأخلاقية ، كالتزام أخلاقي وانساني وليس بالضرورة أن يكون هناك التزاماً قانونياً لتحمل القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية .

خامسا / الاستنتاجات والتوصيات

[1] . المصدر السابق ، ص ص (8) و (10) .

الاستنتاجات

قبل الدخول في استنباط أو استنتاج ماتناوله البحث ، يمكن مناقشة مدى صحة فرضيته من عدمها ، ولذلك وفيما يتعلق بالفرضية ، بشطرها الأول : (هل يمكن لشركات القطاع الخاص في العراق أن تأخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية منهجاً وتطبيقاً ؟) فانه لم يثبت من التجربة التاريخية أو من ناحية التاريخ الاقتصادي للقطاع الخاص انه أخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية منهجاً وتطبيقاً ، وانما باعتقادنا ان كل ماقدمه أو قام بأدائه من الناحية الاجتماعية كان في سياق نشاطه الاقتصادي ، أما من حيث المستقبل ومدى اهتمام شركات القطاع الخاص في العراق بالمسؤولية الاجتماعية أو الأخذ بها ، فذاك متروك للمستقبل ، ولايمكن حدوثه ما لم تتوافر بيئة ملائمة للمعايير الأخلاقية والوطنية .

أما الشطر الثاني من الفرضية (هل للمسؤولية الاجتماعية دور في حماية المستهلك ؟) ، فالاعتقاد جازماً بأن للمسؤولية الاجتماعية دور في حماية المستهلك ، لاسيما اذا ماتعززت بتفعيل القوانين الساندة لهذا التوجه ، وزيادة الادراك المجتمعي بحقوق المستهلك وضرورة حمايتها ، وتأطيرها بمسؤولية القطاع الخاص من الناحيتين الأخلاقية والاجتماعية في المستقبل، لاسيما اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان عمليتي الانتاج والاستهلاك لايمكن أن تتم دون مراعاة لمصلحة كلا الطرفين (المنتج والمستهلك) .

وفيما يأتي ذكر لأهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من المحاور التي تقدم ذكرها :

1. **ان المسؤولية الاجتماعية لاتزال من ضمن أولويات الدولة ، اذ اعتاد المستهلك (المواطن) على مدى عشرات العقود من الزمن أن يحصل على الخدمات الاجتماعية (الصحية والتعليمية والبلدية وغيرها) من الدولة عبر مؤسساتها وشركاتها المختلفة .**
2. **لم تتضح بعد علاقة متوازنة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تحمل مسؤولية الخدمات الاجتماعية ، فهي تتسم بالضعف والتذبذب ويعكس ذلك عدم تشجيع السياسات الحكومية لها بقدر ما يعكس تردد القطاع الخاص في ظل الظروف غير المستقرة، علاوة على ذلك غياب أو ضعف دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال كجهة داعمة لهذا التوجه .**
3. **ضعف اهتمام القطاع الخاص في العراق بالجانب الاجتماعي ، وانحسار اهتمامه بالجانب الاقتصادي لكونه مصدر الربح الذي يمكن تحقيقه بسرعة أو في المدى القصير .**
4. **تعزيز الدور الاجتماعي للقطاع الخاص في العديد من الدول ومنها العربية مثل مصر ودول**

الخليج العربي (السعودية وعمان على سبيل المثال) من خلال المساعدة في ايجاد فرص العمل للعاطلين ، دعم المشاريع الصغيرة ، ربط مخرجات التعليم بمتطلبات المجتمع وسوق العمل .

5. ان الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على وفق المعايير الأخلاقية لا يتنافى والنشاط الاقتصادي الذي يمارسه القطاع الخاص بهدف تحقيق الأرباح والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

التوصيات

في الختام يوصي البحث بما يأتي :

1. استحداث أو تشكيل لجنة وطنية

من المؤسف القول ان الاقتصاد العراقي لا يزال في حالة قريبة جداً من الفوضى ، والأمر ذاته ينطبق على ادارته والاجراءات المتعلقة به ، لذلك نحتاج هنا الى استحداث أو تشكيل لجنة وطنية تأخذ على عاتقها توصيف عمل القطاع الخاص في المجالات الاجتماعية وتحديد الفرص التي يمكن أن يكون للقطاع الخاص فيها دوراً اجتماعياً يساند دور الدولة في النشاطين الاجتماعي والاقتصادي .

2. تقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية

غالباً ما يبحث القطاع الخاص عن اختصار الاجراءات الادارية ، وينتظر من الدولة ان تقدم له المزيد من الامتيازات والاعفاءات الضريبية ، لدعم دوره الاقتصادي والاجتماعي ، وتشجيعاً لدور القطاع الخاص في المجال الاجتماعي ، نرى ضرورة أن تكون هذه التسهيلات والاعفاءات الضريبية مقترنة بما يقدمه القطاع الخاص في الجانب الاجتماعي، ويمكن بعد ذلك توقع سلوك المنتج أو التاجر نتيجة لتغير نسبة الضريبة ، الذي نفسره بمزيد من الاهتمام الاجتماعي .

3. الترويج للمعايير الأخلاقية

اذ ان هذه المعايير يمكن أن تدعو الى التزام القطاع الخاص بمسؤوليته الأجتماعية من خلال المحافظة على نظافة البيئة ، ودعم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، طالما ان التزام القطاع الخاص بهذه المعايير لايتقاطع مع النشاط الاقتصادي الهادف الى تحقيق الارباح وتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة .

4. تفعيل القوانين الخاصة بحماية المستهلك

مثل قانون حماية المستهلك وقانون حماية الانتاج الوطني ومنع الاحتكار ، اذ ما جدوى

القوانين دون تنفيذها أو الالتزام بها وتطبيقها على أرض الواقع ، لاسيما القانونين المذكورين وعلاقتهما بالمستهلك والقطاع الخاص، وهذه القوانين على الأقل انها دليل أو تأكيد على عمل القطاع الخاص ضمن اطار قانوني يضمن حقوق جميع الأطراف ، مع الاشارة هنا الى قانون العمل العراقي رقم (71) لسنة 1987 ، من اجل ضمان حقوق العمال والصحة والسلامة المهنية وتطوير الموارد البشرية .

5. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

لابد من خلق شراكة عادلة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما ، هذه الشراكة تقوم على تكافؤ الفرص وتقاسم الارباح والخسائر وتحمل المخاطر، كمرحلة تمهيدية أو انتقالية أو تشجيعية للقطاع الخاص للقيام بدوره الفاعل في الجانب الاجتماعي بما يدعم التنمية البشرية المستدامة التي تخدم في النهاية التنمية الاقتصادية المستدامة ، ومن ثم القيام بدورة الريادي في قيادة النهوض الاقتصادي .

6. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني

في ضوء تجربة العراق المعاصرة في مجال منظمات المجتمع المدني ، ينبغي تنمية الوعي المجتمعي والتعريف بأهميتها ودورها باتجاه حماية المستهلك وبأهمية الجانب الأخلاقي في العمل وحماية حقوق العاملين ، وتنمية وعي القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية ، ذلك ان هذه المنظمات ليست حكومية ، وانما هي ذات طابع فردي أو جماعي وتطوعية في غالب الأحيان، اذ بمكن يكون لها دور فاعل وتعزيزي مشجع للقطاع الخاص .علماً ان العمل الخيري لايدخل ضمن المسؤولية الاجتماعية . كما ذكرنا هذا سابقاً . لكونها أشمل وأعمق بكثير من ذلك ، اذ انها تسعى لتحقيق رفاهية المجتمع من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها تهتم بالعمل والمجتمع والبيئة .

المصادر

1. د. فؤاد محمد عيسى ، المسؤولية الا جتماعية للقطاع الخاص في مصر : دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات ، www.eiodqa.eiod.org .
2. رقية عيران ، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية ، www.aman.palestine.org .
3. محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر(3)، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 1996 .
4. د. مهدي العلاق ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، محاضرة ألقيت في المؤتمر العلمي السادس الذي نظمه مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية للمدة 22 . 23 /5/2010 في فندق المنصور ميليا .
5. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 .
6. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004 : الجزء الثاني ، التقرير التحليلي ، بغداد ، 2005 .
7. مهدي البغدادي، خلاصة مركزة في الشراكة ومبادرة التمويل من خلال مدخلي الإدارة الحديثة والقيمة المضافة، المنتدى الاقتصادي لوزارة الصناعة والمعادن ، 2009 .
8. لورنزا كليفورد وآخرون ، أخلاقيات العمل التجاري: انشاء شركات مستدامة بميزانيات معقولة ، الدار العربية للعلوم ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ، بيروت ، 2009 .